

محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة ولاية معسكر

أ.بوحزام سيد أحمد أ.حملات بن عاشور ط.د/ حيموري حلومة

جامعة معسكر

مقدمة :

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من المواضيع الحديثة التي أشبعت بحثا وتنقيحا في الجامعات ومراكز البحث العلمي والمنظمات المهنية بالخارج، لافتة إليها ثلة من الباحثين على اختلاف مشاربهم وتنوع تخصصاتهم من قانونيين واقتصاديين وعلماء اجتماع... الخ، مما نجم عنه ضغطا متزايدا وملحا على فئة المحاسبين بضرورة اقتحام هذا المجال وتكوين رؤية فيه وإعطاء التصور المحاسبي والمالي للموضوع، لا سيما مع تعدد الأنشطة الاجتماعية للمنظمة وارتفاع حجم التكاليف الاجتماعية لها.

في ظل هاته الظروف برزت عدة تيارات ومدارس محاسبية تنادي بضرورة تضمين التقارير المالية المنشورة نتائج الأداء الاجتماعي للمؤسسة إلى جانب أدائها الاقتصادي، مشددة في الوقت نفسه على ضرورة مساعدة المحاسبة للمجتمع بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، على أن يندرج ذلك ضمن مهام ومسؤولية المحاسب اتجاه الرأي العام والمجتمع.

على ضوء ما سبق ومن خلال ورقتنا البحثية هذه حاولنا تسليط الضوء على بعض الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومدى الوعي بالموضوع لدى عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية معسكر، طارحين بذلك الإشكالية الأساسية للدراسة على النحو التالي :

ما مدى اهتمام المحاسبة في المؤسسة الجزائرية بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي لها ؟

ومن أجل مناقشة أطراف الموضوع بطريقة منهجية وأكاديمية ارتأينا تقسيم البحث إلى جزئين :
المبحث الأول : الأدبيات النظرية للمسؤولية الاجتماعية.

تناولنا فيه ضبط المصطلحات النظرية وتحديد المفاهيم والمقاربات النظرية للمسؤولية الاجتماعية.
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للمسؤولية الاجتماعية.

عرجنا في هذا الجزء على أهم الدراسات السابقة التي أنجزت حول الموضوع مبرزين بعضا من أهم النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين، لنقف بعد ذلك على الدراسة الميدانية التي أجريناها حول 33 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولاية معسكر كعينة من مجتمع احصائي يضم حوالي مؤسسة. حيث اعتمدنا على طريقة تحليل نتائج استبيان موجه لمسؤولي مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

1- المسؤولية الاجتماعية :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من المواضيع الهامة التي أثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية وكذلك بالنسبة لمديري المؤسسات الاقتصادية، حيث طرقت وجهات نظر متعددة

تمثلت في مختلف الاتجاهات الفكرية لتعامل المؤسسة مع المجتمعات من جهة، ومن جهة أخرى عكست هذه العلاقة طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الدول.

1-1 النشأة والتطور : نشأت فكرة المسؤولية الاجتماعية بعد مرورها بعدة مراحل أهمها ³⁶ :

المرحلة الأولى: ارتبطت هذه المرحلة مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال أنهم يملكون هدفا واحدا وهو تعظيم الربح، وهنا يشير آدم سميث في كتابه ثروة الأمم بأن رجال الأعمال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه. مفترضا أن وجود سوق تنافسية هو حالة صحية من شأنها أن تقود إلى زيادة إجمالي الثروة القومية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للصالح العام والتي تمثل في جوهرها تحقيقا للمسؤولية الاجتماعية.

المرحلة الثانية : تمثلت في بروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، متجاوزة بذلك النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وأن تلبية حاجات المجتمع هو معيار مهم في وجود المنظمة ونجاحها.

المرحلة الثالثة : يمكن حصر هذه المرحلة ابتداء م عام 1960م وما أعقبها من تغيرات طرأت على منظمات الأعمال كاستخدام الأحداث في العمل، المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الناتج عن أسباب وممارسات مختلفة... الخ مما قاد نحو حتمية انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة جديدة أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها الواسعة، وبدأ التفكير المؤسسي ينصرف من مجرد تقديم السلع والخدمات إلى المشاركة الفعالة في خدمة المجتمع من جوانب متعددة.

1-2 نظريات ممهدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية :

النظرية النيوكلاسيكية (نموذج Shareholders) المساهم :

حسب رائد هذه النظرية وهو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان فإن ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين وأن تبدأ بتعظيم قيمة المساهم الذي هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل تعظيم الثروة الاجتماعية.

نظرية الوكالة :

ظهرت نظرية الوكالة بفضل مساهمة الباحثين Michel Jensen et William Meckling الذين يعتبران المؤسسة سوق حرة وعقد العمل ما هو إلا عقد تجاري، والوكالة معناه أن شخص يسند مصالحه لشخص آخر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة بإسناد مهام التسيير إلى المدراء ³⁷.

نظرية أصحاب المصالح 'Stakeholders' :

تبحث نظرية أصحاب المصالح عن دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة ولكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلي للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق ظهرت نظرية جديدة للمسؤولية الاجتماعية

للمؤسسة تأخذ بعين الاعتبار السلع الأساسية التي تضمن استمرار وإنتاجية المجتمعات البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة (كحماية البيئة، رفع العمالة... الخ³⁸ .

1-3 مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام من جانب المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل في كنفه عن طريق الإسهام بمجموعة من النشاطات الاجتماعية مثل : محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، إيجاد فرص عمل وحل مشكلات الإسكان وغيرها³⁹

كما يعرفها آخرون بأنها بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات اتجاه المجتمع⁴⁰ ، هناك اتجاه آخر يرى بأن المسؤولية الاجتماعية بمثابة موقف سلمي نابع من التأثير الإيجابي في الإقناع لإحداث التغيير المطلوب في الآخرين وعلى هذا الأساس فهي تعرف بأنها " التفكير السليم للتعايش بود وتعاون جيد مع الآخرين⁴¹ .

1-4 مبادئ المسؤولية الاجتماعية :

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على تسع مبادئ يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

✓ حماية وإعادة الإصلاح البيئي : بحيث تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات وباقي الأنشطة.

✓ القيم الأخلاقية : تقوم المؤسسة بتطوير وإنفاذ المواقف والممارسات الأخلاقية بالتعامل مع أصحاب المصلحة

✓ المسائلة والمحاسبة : يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة

✓ تقوية وتعزيز السلطات : الموازنة في في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمعات المتأثرة.

✓ الأداء المالي والناتج : بحيث تهدف المؤسسة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل، إضافة إلى الحفاظ على الأصول والممتلكات واستدامة العائدات.

✓ مواصفات موقع العمل : أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية و تطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية مع احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصادقة وخالية من المضايقات.

✓ علاقات تعاونية : أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة مسؤوليتها الاجتماعية.

✓ منتجات وخدمات ذات جودة : تلتزم المؤسسة برضا وسلامة الزبون من خلال تقديم أعلى مستوى وقيمة لمنتجاتها.

✓ ارتباط المجتمع: تعمل المؤسسة على تكوين وتعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه.

5-1 أبعاد المسؤولية الاجتماعية : الجدول الآتي يوضح مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين	المنافسة العادلة	الاقتصادي
احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين		
استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي	التكنولوجيا	الاقتصادي
استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة		
حماية المستهلك من المواد الضارة	قوانين حماية المستهلك	القانوني
حماية الأطفال صحيا وثقافيا		
منع التلوث بشتى أنواعه	حماية البيئة	القانوني
صيانة الموارد وتتميتها		
التخلص من المنتجات بعد استهلاكها	السلامة والعدالة	القانوني
التقليل من إصابات العمل		
تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن	المعايير الأخلاقية والاجتماعية	الاجتماعي
منع التمييز على أساس الجنس أو الدين		
توظيف المعوقين	نوعية الحياة	الاجتماعي
مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف		
مراعاة حقوق الانسان	نوعية الحياة	الاجتماعي
احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الإستهلاك		
نوعية المنتجات والخدمات المقدمة	نوعية الحياة	الاجتماعي
المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع		

المصدر : طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية

وأخلاقيات الأعمال ص 82

6-1 مجالات المسؤولية الاجتماعية :

تلتزم منظمات الأعمال بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية اتجاه كل أصحاب مصلحة، خصوصا الذين تربطهم بها مصالح مباشرة ويؤثرون ويتأثرون بنشاطاتها، نذكر فيما يلي بعض المجالات التي يجب أن تشملها الممارسات المسؤولة للمؤسسة⁴² :

✓ المسؤولية اتجاه المجتمع المحلي : يتطلب على المنظمة تعزيز علاقاتها مع مع مجتمعها المحلي من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، والتي تشمل : المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية و الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية.

✓ المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن : تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، الإعلان الصادق، تقديم منتجات صديقة وآمنة، تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج واستخداماته، معالجة الأضرار ما بعد البيع... الخ

- ✓ المسؤولية اتجاه البيئة : حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين : من خلال تعظيم قيمة السهم، حماية أصول المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين : وتتضمن احترام قوانين العمل، ضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر، حقوقه النقابية، إشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي والأمن من حوادث العمل.

II- محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

لم تعد فكرة تعظيم الأرباح الهدف الوحيد للمنظمات الاقتصادية، بل تعدى ذلك إلى الالتزام بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي تستخدم كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات.

II-1 نشأة و تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

لم يعد الفكر المحاسبي مقصورا فقط على الاهتمام بمصالح المساهمين والمحافظة عليها، بل تعدى ذلك إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسسة على البيئة التي تعمل فيها، فتكون بذلك مهنة المحاسبة قد أضافت بعدا جديدا ألا وهو البعد الاجتماعي، هذا وقد كانت الإرهاصات الأولى لظهور هذا التوجه الجديد خلال الأربعينيات من القرن الماضي.

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مراحل التطور المحاسبي، ولقد كانت هذه النشأة نتيجة زيادة حجم وقدرات المنشأة ولا سيما المساهمة التي لها تأثيرات اجتماعية ومالية واسعة النطاق، مما أدى إلى زيادة اهتمام من المجموعات المختلفة كأصحاب المشروع، العملاء، المستثمرين وجهات حكومية مختلفة وجماعات الضغط بضرورة تكوين حس المسؤولية الاجتماعية داخل المنشأة، مما أوجب على المحاسبين التعرف والتصور الصحيح لهذه المسؤوليات من أجل وضع النماذج المحاسبية الصحيحة والملائمة لقياسها والإفصاح عنها في التقارير المحاسبية.

لقد تعددت وتنوعت التعاريف التي حاولت وضع تعريف محدد للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك بحسب وجهة نظر كل معرف لها. نسوق فيما يلي مجموعة من التعاريف :

عرف (سلامة) لمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع . " ومن التعريف السابق يمكن تصور أهداف النظام المحاسبي الاجتماعي في الآتي (سلامة، 1999 :17):

كما عرف (Seidler) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها " أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية اجتماعية واقتصادية" (الفضل، وآخرون، 2002 :164).

ومن التعاريف الأكثر شمولية تعريف Ramanathan حيث عرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو خارجها (الفضل ، 2002 :164).

II-2 مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي ⁴³ :

- ✓ تفاعل المنظمات مع المجتمع
- ✓ المساهمة في تنمية الموارد البشرية
- ✓ المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية
- ✓ الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات

كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ستة مجالات للأداء الاجتماعي هي :

✓ البيئة؛

✓ الموارد غير المتجددة ؛

✓ الموارد البشرية؛

✓ الموردين ؛

✓ العملاء؛

✓ المجتمع.

I-3 الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

إن المستقري للبحوث والكتابات العلمية التي تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية يجد بروز ثلاث تيارات فكرية محاسبية رئيسية ⁴⁴ :

الاتجاه الأول:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي. ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعداً جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية. ويظهر هذا الاتجاه جلياً في محاولة تطوير مفاهيم

لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل: العمليات الاجتماعية Transactions Social، التكاليف الاجتماعية، المنافع أو العائد الاجتماعية، صافي الأصل الاجتماعي، الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع، المراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية . **الاتجاه الثاني :**

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المشروع. وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية وفق نظرية المشروع Théorie de l' Enterprise باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المشروع. وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه Economics Welfare وطبقاً لهذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة الحالية - مالية وإدارية- على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه الثالث :

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة؛ أي أنها وفق هذا الاتجاه تعد فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة: محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

II-4 قياس الأداء الاجتماعي:

لعل من أهم العقبات والصعاب التي واجهت محاسبة المسؤولية الاجتماعية تلك المتعلقة بعملية القياس والإفصاح المحاسبي، حيث يلزم من وضع نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التعبير النقدي للتكاليف والإيرادات الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشأة.

معايير قياس الأداء الاجتماعي :

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963م هي أنسب أسلوب، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي⁴⁵:

- ✓ معيار الصلاحية : بحيث تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة.
- ✓ معيار الخلو من التمييز : يتمثل مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تتطوي على أي تحيز.
- ✓ معيار النسبية : يكمن مضمون هذا النظام في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجات طالبي المعلومات الاجتماعية.
- ✓ معيار التكلفة التاريخية الاجتماعية : مقابل مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة عن الأنشطة الاقتصادية.

- ✓ معيار العائد الاجتماعي : ويكون هذا المعيار بديلا عن مبدأ تحقق الإيراد في المحاسبة المالية، حيث يتسع المعيار ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر بالسوق.
- ✓ معيار مقابلة العائد الاجتماعي للتكلفة المسببة : بحيث تكون الإيرادات المحققة من الأنشطة الاجتماعية في كل مجال من المجالات السابقة مقابلة للتكلفة الاجتماعية لها.

II-5 قياس التكاليف الاجتماعية :

تعتبر التكلفة الاجتماعية مقدار العبء والأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة نشاط المنشأة والمراد إيجاد قياس محاسبي لها مثل : تلوث الهواء والماء والتربة...الخ، وتعرف محاسبيا بأنها الوحدات النقدية التي يدفعها المشروع نتيجة لتحمله مسؤولياته الاجتماعية بصفة إلزامية أو اختيارية. وتتكون التكاليف الاجتماعية من⁴⁶:

- ✓ الأعباء الاجتماعية المباشرة : وتتمثل في الخدمات البشرية المستخدمة، المواد الخام المشتراة،...الخ
- ✓ الأعباء الاجتماعية غير المباشرة : وتتمثل في الخدمات العامة المستعملة وهو نصيب الوحدة من أوجه الإنفاق العام التي تتحملها الدولة، والتسهيلات والمرافق العام المستخدمة وإصابات العامل والأمراض التي تصيب العاملين.

✓ الأعباء الاجتماعية المشتركة أو التبادلية : مع باقي الوحدات والمنشآت

✓ الأعباء الاجتماعية البيئية

✓ الأعباء الاجتماعية الأخرى

هناك عدة أساليب مقترحة لقياس التكلفة الاجتماعية⁴⁷ :

الأسلوب الأول :

تعتمد هذه الطريقة على قياس تكاليف عدم حدوث أضرار اجتماعية وبيئية بحيث تمثل التكلفة قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطتها الاقتصادية ، وقد يكون من الصعب أو من غير العملي تحديد قيمة هذه الأضرار ومن ثمة يجب التوجه نحو أسلوب بديل يمكننا من تحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة. كما يمكننا القول بأن التكلفة الاجتماعية التي يمكن قياسها على مستوى المشروع هي تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية أي تكاليف المنع، وفي مجال التلوث البيئي التكاليف الاجتماعية معادلة تقريبا لتكاليف منع التلوث، ويقوم هذا المبدأ على افتراض أنه كلما قامت الشركة بالإنفاق على منع التلوث انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع ، وكانت تكاليف المنع أقرب إلى التكاليف الاجتماعية (قيمة الأضرار) المترتبة عن الأنشطة الاقتصادية للمشروع.

الأسلوب الثاني :

يعتمد هذا الأسلوب طريقة إعادة الوضع إلى ما كان عليه : وهي تكاليف تقريبية بديلة للتكاليف الاجتماعية، وهي المبالغ التي يقوم المشروع بإنفاقها سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع.

II-6 قياس المنافع الاجتماعية :

معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع قياس الأداء الاجتماعي قد خصت بالبحث وبشكل أكبر قياس التكلفة الاجتماعية، في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي والإفصاح عنه المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية، فكيف يمكن مثلا تقدير القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع جراء قيام المنظمة مثلا بتشجير المنطقة المحيطة بها⁴⁸.

تتكون المنافع الاجتماعية من⁴⁹ :

- ✓ المنافع الاجتماعية المباشرة : وتتمثل في المنتجات والخدمات المقدمة والمدفوعة إلى العناصر الأخرى من المجتمع كالأجور و الرواتب والضرائب المدفوعة.
- ✓ المنافع الاجتماعية غير المباشرة : وتتمثل في الخدمات المقدمة للعاملين، والخبرات التي تكتسبها في مجال نشاطها وتمكنها من إنجاز الأعمال بصورة أفضل وتكلفة أقل.
- ✓ المنافع الاجتماعية البيئية : وتتمثل في التحسينات البيئية التي تدخلها الوحدة على البيئة المحيطة بها
- ✓ المنافع الاجتماعية المشتركة أو التبادلية : وتتمثل في مساهمة الوحدة في تقديم خدمات وظيفية لوحدات أخرى ومساهمة الوحدة في تحمل جزء من أعباء الإنفاق العام.
- ✓ منافع اجتماعية أخرى : وهي المنافع الاجتماعية التي لا تدخل ضمن البنود السابقة.

II-7 الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي :

يمثل الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات مضامين اجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك. ولقد تعددت جهات نظر الباحثين في أسلوب الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للمنظمة، ومن بين الأساليب المقترحة نجد مايلي⁵⁰ :

- ✓ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- ✓ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع، والمستهلكين
- ✓ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق. 4. أسلوب عرض الأنشطة

الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع .

8-1 نماذج القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي والبيئي :

تعددت النماذج المحاسبية المستخدمة لقياس الأداء الاجتماعي والبيئي من قبل منظمات الأعمال وطورت هذه النماذج وكيفت وفق اعتبارات المنظمات والقطاعات التي تعمل فيها سواء كانت قطاعات صناعية ملوثة أو قطاعات خدمات مثل التعليم ، الصحة وغيرها، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض هذه النماذج وأشهرها في الميدان المحاسبي وهي : نموذج (Scovill Manufacturing) SMFC ، نموذج (EGFA Eastern Gas and Fuel Associates)، نموذج ABT، نموذج عبد المجيد....الخ

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على الممارسة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لها، وإلى أي مدى يرتبط الإفصاح المحاسبي في المؤسسة بالالتزام بتطبيق أسس وقواعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الطريقة والأدوات :

بغرض التعرف على مهنة المحاسبة وربطها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، سيتم الاعتماد على البيانات المتحصل من الاستبيانات الموزعة على 50 مؤسسة اقتصادية ومن ثم تبويب هذه البيانات وتحليلها برنامج Exel والبرنامج الإحصائي SPSS.

الإستمارة الموزعة تضمنت محورين رئيسيين هما:

المحور الأول : يدور حول مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة

المحور الثاني : يدور حول مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

كما تم اعتماد سلم ليكارت الخماسي موزعة كالآتي :

الدرجة الأولى : غير موافق بشدة : الدرجة الثانية : غير موافق الدرجة الثالثة : محايد

الدرجة الرابعة : موافق : الدرجة الرابعة : موافق بشدة.

مجتمع وعينة الدراسة :

كما سبق التنبيه عليه فإن مجتمع الدراسة يتمثل في المؤسسات الاقتصادية الناشطة على مستوى ولاية معسكر، بما فيها المؤسسة الاقتصادية العمومية والخاصة. في المقابل تتمثل عينة الدراسة في 50 مؤسسة اقتصادية تم انتقاؤها بطريقة عشوائية ، وهي من الطرق الأكاديمية المعتمدة في انتقاء عينة الدراسة. كما نشير هاهنا بأن العناصر المستبينة تم انتقاؤها بعناية فائقة على أن يكون كل شخص مستبين في موقع مسؤولية على مستوى المصالح المالية والمحاسبية للمؤسسة، وذلك لضمان وإعطاء نوع من المصداقية والدقة للمعلومات المتحصل عليها.

جدول رقم 1 : تحليل عينة الدراسة

الإستمارات	العدد	النسب المئوية
المسترجعة	33	66,00%
غير المسترجعة	17	34,00%
المجموع	50	100,00%

المصدر : من إعداد الباحث

أدوات التحليل :

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة تم اعتماد برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل نتائج البحث الميداني وباستخدام الأدوات الإحصائية التالية :

- ✓ التكرارات والنسب الإحصائية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- ✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- ✓ معامل الارتباط لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرين.

ثبات وصدق الإستبانة :

لقد اعتمدنا على اختبار ألف كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس، حيث تحصلنا على نسبة 86% وهي نسبة ممتازة كونها أكبر من نسبة القبول 60%.

تحليل البيانات الديمغرافية للعينة :

قمنا في هذا الجزء بإجراء الدراسة الوصفية وعرض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم 2 : يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	20	60,60%
أنثى	13	39,40%
المجموع	33	100,00%

المصدر : من إعداد الباحث

حيث يبدو جليا غلبة الجانب الذكوري على الأفراد المستجوبين وذلك بنسبة 60,6%، وهذا ما يعكس الطابع الذكوري على ممتهني هذه المهنة في الجزائر.

جدول رقم 3: يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية

العمر	التكرارات	النسب المئوية
20-29	6	18,20%
30-39	16	48,50%
40-49	8	24,10%
أكثر من 50	3	9,10%
المجموع	33	100,00%

المصدر : من إعداد الباحث

تستحوذ الفئة العمرية ما بين 30 و 39 على أغلبية العينة على اعتبار أن المستجوبين في مناصب مسؤولية في المؤسسة، كما أن الترقية إلى هذه المناصب تتطلب خبرة مهنية محددة. بينما نجد أقل نسبة لفئة ما بين 20 و 29 وفئة أكثر من 50 فبالنسبة للأولى لا اعتبار عدم الخبرة ، بينما للفئة الثانية فإن إنهاك المهنة يفرض على ممارسي المهنة الإحالة على التقاعد المسبق.

الجدول رقم 4 : يوضح توزيع العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرارات	النسب المئوية
ليسانس	19	57,60%
تقني	6	18,20%
مستويات أخرى	8	24,20%
المجموع	33	100,00%

المصدر : من إعداد الباحث

يظهر وبشكل واضح من خلال الجدول هيمنة حملة الشهادة الجامعية الليسانس على أفراد الفئة المستجوبة وهذا ما يفسر الترقية على أساس الشهادة الجامعية العليا لأصحاب مناصب المسؤولية.

جدول رقم 5 : يوضح توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	5	15,20%
من 5 إلى 10	10	30,30%
من 10 إلى 15	8	24,20%
أكثر من 15 سنة	10	30,30%
المجموع	33	100,00%

المصدر : من إعداد الباحث

يوضح التوزيع حسب الخبرة أسبقية الأقدمية (سنوات الخبرة المهنية) في الترقية إلى مناصب المسؤولية على مستوى المؤسسة، حيث استهدفنا في استبياننا هذا وبشكل أساسي الإطار السامية للمؤسسة وهو ما عكس متوسط سنوات خبرة مرتفع للعينة المدروسة.

الجدول رقم 6 : يوضح توزيع العينة حسب المنصب

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
رئيس الدائرة	6	18,20%
رئيس المصلحة	10	30,30%
مكلف بالدراسات	6	18,20%
مسؤول موارد بشرية	8	24,20%
مدير مؤسسة	3	9,10%
المجموع	3	100,00%

المصدر : من إعداد الباحث

يبدو وبشكل واضح اعتمادنا في العينة المستجوبة على العناصر ذات مسؤولية داخل المؤسسة (رئيس دائرة، رئيس مصلحة، مسؤول موارد بشرية، مدير) ، كما يلاحظ كذلك تركيزنا على مصلحة المحاسبة والمالية باعتبار أن الموضوع محاسبي بالدرجة الأولى.

تحليل وتفسير نتائج الإستمارة :

أولا : إدراك المسؤولية الاجتماعية

أ- المسؤولية الاجتماعية :

الجدول رقم 7 : إدراك المسؤولية الاجتماعية

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	إن المسؤولية الوحيدة للمؤسسة هي إنتاج السلع والخدمات	3,79	1,212
	بهدف الربح وبهذه الطريقة تسهم في رفاهية		

		المجتمع	
0,696	4,12	إن الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للمؤسسة يجعله	2
		مسؤول اجتماعيا بصفقتها وحدة اقتصادية عاملة	
0,805	3.91	إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتجاوز مسؤوليتها كوحدة	3
		اقتصادية بل تتضمن تفاعل المؤسسة مع المجتمع المحلي	
		عبر الأنشطة الاجتماعية	
0,904	3,94	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال نتائج إجابات المؤسسات محل الإستبيان بأن هناك نوع من الإدراك للبعد الاجتماعي وللمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث يميل متوسط إجابات الأفراد المستجوبين إلى درجة الموافقة، وتؤكد الإجابات على أن مسؤولية المنظمة لا تقتصر فقط على النشاط الاقتصادي بل يتعدى ذلك ليجعل منها مسؤولة أمام المجتمع الذي تعيش فيه وهذا نتيجة للأثر الاجتماعي الذي ينجم عن ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

ب-المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

الجدول رقم 8 : الممارسة المحاسبية الاجتماعية في المؤسسة

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم المؤسسة بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين لرفع قدراتهم وكفائتهم بشكل دوري	4,18	0,727
	تقوم المؤسسة بتحفيز المحاسبين على حضور مؤتمرات		
2	ورشات العملية والمهنية	3,85	1,034
	تقوم المؤسسة بقياس التكاليف الاجتماعية المرتبطة بنشاطها		
3	الاقتصادي وإفصاح عنها في قوائمها المالية	2,24	1,03

		تقوم المؤسسة بقياس العائد الاجتماع المرتبط بنشاطها	
1.67	2.19	4 الاقتصادي والإفصاح عنه في قوائمها المالية	
1,78	1,96	تقوم المؤسسة بعملية قياس والإفصاح عن أدائها الاجتماعي 5 بشكل دوري في شكل تقارير	
1,25	2,884	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحث

نتائج تحليل إجابات هذا المحور يبرز لنا اهتمام المؤسسة الجزائرية بالعامل البشري المحاسبي من جهة تكوينه والحرص على مواكبة التغيرات والمستجدات في عالم المحاسبة من خلال الدورات التدريبية التي تنظمها المؤسسة لصالح عمالها، وكذلك من خلال تحفيزهم على المشاركة في المنتقيات والمؤتمرات العلمية الدولية والوطنية. إلا أنه في المقابل يظهر غياب هذا النوع وهذا البعد الجديد للمحاسبة المالية في الممارسات المحاسبية اليومية سواء من ناحية القياس أو من ناحية الإفصاح، حيث لا تحرص المؤسسة على قياس أدائها الاجتماعي بحساب التكلفة والإيراد الاجتماعيين كما لا تحرص على الإفصاح في شكل تقارير اجتماعية عن نتيجة هذا الأداء، وهو ما يعكس الطابع الكلاسيكي للقياس والإفصاح المحاسبي ألا وهو الاهتمام وبشكل مفرط ووحيد عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة مع إهمال الجانب الاجتماعي ، كما لا حظنا كذلك عدم إدراك لهذا الجانب المهم والحديث من المحاسبة لدى مسؤولي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

أ- تنمية الموارد البشرية :

جدول رقم 09 : المسؤولية اتجاه تنمية الموارد البشرية

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم المؤسسة بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفائتهم	4,06	1,034
	2		
3	تقوم المؤسسة بتأمين السكن للعاملين	2,45	1,176
4	يساهم المشروع في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق	2,88	1,034

		العمل	
1,269	3,45	تراعي المؤسسة تأهيل العاملين مهنيا ونفسيا وصحيا	5
1,0892	3,272		المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

تميل نتائج تحليل عبارات هذا المحور إلى الحيادية (3,272) وهو ما يعكس عدم الإهتمام بالعنصر البشري ، وغياب حس المسؤولية الاجتماعية اتجاه عمال المؤسسة ، ليبقى الإهتمام بالمورد البشري في شقها الاجتماعي بمنأى عن اهتمام المؤسسة الجزائرية ، فقد تعكس الحيادية إما عدم الإلمام بهذا التوجه والبعد الجديد للمؤسسة أو نوعا من أنواع عدم الموافقة الضمنية.

ب-المسؤولية اتجاه العملاء :

جدول رقم 10 : يوضح المسؤولية اتجاه العملاء

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تهتم المؤسسة بشكاوى العملاء والعمل على حلها بصورة عاجلة	4,03	0,984
2	وضوح الشروط التي تحدد طبيعة العلاقة ما بين المؤسسة والعملاء	3,97	0,883
3	تبنى المؤسسة علاقات طيبة مع العملاء	3,64	1,055
4	تلتزم المؤسسة بتنفيذ الإتفاقيات التي تبرمها مع عملائها	3,64	1,27
	المجموع	3,82	1,048

المصدر : من إعداد الباحث

تميل إجابات المؤسسات عن هذا المحور إلى الموافقة (3,82)وهو ما يعكس نوع من المسؤولية الاجتماعية تأخذها المؤسسة على عاتقها اتجاه عملائها.

المجال الثالث : المسؤولية اتجاه المجتمع

الجدول رقم 11: يوضح المسؤولية اتجاه المجتمع

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم المؤسسة بتقديم مساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع	2,7	1,219
2	تساهم المؤسسة بإغاثة وتقديم مساعدات للأسر الفقيرة	3,06	1,132
3	تساهم المؤسسة بإنشاء مدارس ومراكز صحية	3,73	1,3456
	المجموع	3,16	1,232

المصدر : من إعداد الباحث

في الجملة فإن إجابات المؤسسات حول مدى مسؤوليتها اتجاه المجتمع أعطى نتيجة حيادية (3,16) ما يؤكد أكثر نتائج المحاور السابقة من أن المؤسسة الجزائرية ليست لديها التزامات واضحة اتجاه المجتمع، ولا زال الطابع الاقتصادي هو المهيمن على الفكر المؤسسي.

المجال الرابع : المسؤولية اتجاه البيئة

الجدول رقم 12: يوضح المسؤولية اتجاه البيئة

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتجنب المؤسسة إقامة مشروعات وإقامة مشروعات صناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان	3,73	1,153
2	تقوم المؤسسة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة	3,36	1,365
3	تقدم المؤسسة مساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي تعمل فيها المؤسسة	3,3	1,132
4	تقوم المؤسسة باستخدام الآلات الأقل تسببا في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها عالية	3,3	1,132
المجموع		3,485	1,237

المصدر : من إعداد الباحث

نتائج تحليل إجابات المؤسسات المستجوبة يعطي توجهها نحو الموافقة على أسئلة هذا المحور (3,485) وهو ما يعكس لنا الإلتزام الذي تكنه المؤسسة نحو الحفاظ على البيئة، لا سيما وأن هناك ترسانة من التشريعات التنظيمية التي تحمل المؤسسة الاقتصادية تكاليف التلوث البيئي وتجعل منها بذلك مسئولا اجتماعيا في ذلك.

اختبار الفرضيات :

سنحاول في هذا الجزء اختبار العلاقة بين الممارسة المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية و مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة وذلك بوضع فرضية رئيسية كالاتي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية :

الفرضية الأولى : المسؤولية اتجاه الموارد البشرية والممارسة المحاسبية

H0 : لا توجد علاقة بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه الموارد البشرية

H1 : توجد علاقة بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه الموارد البشرية

جدول رقم 13: نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
الموارد البشرية	0,505	0,003	قبول الفرضية البديلة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

استخدمنا معامل الارتباط لاختبار صحة الفرضية أعلاه، حيث يتبين لنا من خلال الجدول وجود ارتباط بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه الموارد البشرية، كما أن مستوى الدلالة المحسوب 0.003 أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقول بأن الممارسة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لديها اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العامل البشري.

الفرضية الثانية : المسؤولية اتجاه العملاء

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه العملاء
H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه العملاء

الجدول رقم 14 : اختبار الفرضية 2

المتغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
العملاء	0,364	0,37	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

معامل الارتباط ضعيف بين المتغيرين (المستقل والتابع) وبمستوى معنوية أكبر من 0,05 (0,37) وبالتالي نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء.

الفرضية الثالثة : المسؤولية اتجاه المجتمع

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه المجتمع
H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه المجتمع

الجدول رقم 15 : اختبار الفرضية رقم 03

المتغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
المسؤولية اتجاه المجتمع	0,554	0,01	قبول الفرضية البديلة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ بأن مستوى الدلالة المحسوب 0,01 أصغر من مستوى المعنوية 0,05 ما يفيدنا بقبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم وعليه يمكننا القول بأن الممارسة المحاسبية في شقها الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لها علاقة مع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع.

الفرضية الرابعة : المسؤولية اتجاه البيئة

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه البيئة
 H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه البيئة

الجدول رقم 16: اختبار الفرضية رقم 04

المتغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	نتيجة القبول
المسؤولية اتجاه البيئة	0,190	0,298	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

مستوى الارتباط بين المتغيرين ضعيفة 0,190 كما أن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى المعنوية 0,05 ما يشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم والتي تنص على أن لا علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة المحاسبية والمسؤولية اتجاه البيئة.

الخاتمة :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية قفزة نوعية وتوجه حديث النشأة في عالم الاقتصاد الحديث، هذه التوجهات جاءت نتيجة التوحش الرأسمالي وطغيان المال على حساب الجوانب الاجتماعية، وباعتبار المحاسبة نظام معلوماتي يقيس ويبرز أداء المؤسسات بصفة عامة، كان لزاما عليها مسابقة هذا التوجه الجديد وإبراز الشق الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية بقياس الأداء الاجتماعي لها والإفصاح عنه في شكل تقارير اجتماعية تهم أطراف خاصة.

لعل من أهم النتائج المستخلصة من دراستنا هذا لا سيما في الجانب التطبيقي هو التصور الضيق والتواجد الضعيف لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مما انعكس على الجانب المحاسبي في شكل غياب لرؤية محاسبية واضحة واعتماد طريقة القياس والإفصاح المحاسبي المالي فقط دون الاجتماعي لد معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ولعل أهم نقطة يمكننا الإشارة إليه ههنا غياب الشق الخاص بالقياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في أهم تشريع محاسبي ينظم الممارسة المحاسبية في الجزائر ألا وهو القانون 07-11 سوى بعض الإشارات قد تضمنتها بعض الفقرات في القانون المشار إليه بشكل ضمني فقط. توصي الدراسة بضرورة نشر وتعميم مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات وإجراء دورات وندوات تحسيسية بهذه المسؤولية، بالإضافة إلى مواكبة هذه الحملة التحسيسية بترسانة من التشريعات القانونية تضبط وتنظم هذه المسؤولية. ومرافقة لذلك إجراء تعديلات أو إضافات على التشريع المحاسبي الحالي ليتضمن تناول القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية.

³⁶ تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 18-19.

³⁷ فريد فهمي، مدخل معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 268.

³⁸ ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير— تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص ص 15.

³⁹ إبراهيم بدر شهاب الخالدي، معجم الإدارة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 414.

⁴⁰ Robbin Doald P, Ridenbach R :Eric, Social responsibility, Ethics And Marketing Strategy ; Closing The Gap Between Concepts And Applications , J.O.M, No 1/1987, P 45.

⁴¹ Eilbiet, Henry parket, The current Status Of Corporate Social Responsibility, 1973 , P6.

⁴² مقدم وهيبية، سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال : دراسة حالة ثلاث شركات عربية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة الشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 07.

⁴³ يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، الملتقى الدولي حول معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، ص04.

⁴⁴ محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، 2009، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص 39.

⁴⁵ سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، جامعة الإسرائ، عمان، الأردن، ص04.

⁴⁶ محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁴⁷ فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة، رسالة ماجستير، الجرش، الأردن، 2013، ص ص 38-39.

⁴⁸ يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 250.

⁴⁹ محمد عباس بدوي، ص 128

⁵⁰ محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، 2009، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص 68.